الأزمات اللبنانية المتعاقبة
(1958 - 1975)

علي أكرم زعيتر *

يقع لبنان على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وهو يشكل نقطة ارتكاز للتواصل بين الشرق والغرب، الأمر الذي جعل منه على مرّ العصور عرضة لكافة أنواع المتغيرات السياسية والديموغرافية والاجتماعية. وقد وصف قديمًا بأنه أرض المتناقضات نظرًا لما احتوته حدوده الجغرافية من تجمعات طائفية وقومية متنوعة، عاشت في أحيان كثيرة أجواءً من التآلف والود، كما عاشت في أحيان أخرى أجواءً من التشنُّج والإقتتال، حيث شهد هذا الحيز الجغرافي المثقل بأهله، الجميل بتضاريسه، انتكاسات وحروبًا كثيرة، كما عرف أيضًا تسويات كثيرة.

وعليه، فإن الحرب الأهلية التي دارت رحاها في العام 1975 لم تكن النزاع الأول بين أبنائه، بل كانت جزءًا من سلسلة طويلة ومترابطة، ابتدأت أولى حلقاتها في العام 1840، بعد أن ضاق الجبل بكلا جناحيه الدرزي والماروني، فراح العبث ينخر باللحمة الوطنية ويفتك في عراها، حتى كادت الأمور تفلت من عقالها، لولا تداركها عبر تسوية القائمقاميتين. تلك التسوية التي لم تصمد طويلا، إذ سرعان ما أطل العام 1860، حاملًا معه بوادر أزمة جديدة اتضح في نهايتها أنها كانت أشدُّ وأنكى من سابقتها بمئات الأضعاف، ذلك أن الجمر الذي أوقدته الفتنة الأولى لم يخفت أواره طوال فترة العشرين سنة اللاحقة، بل على العكس تمامًا، فقد بقي متوقدًا تغذيه العصبيات الطائفية تارةً والأيادي الخارجية تارةً أخرى.

ببساطة شديدة، لقد كانت أحداث العام 1860 مفصلية الى أقصى الحدود، فهي لم تكتف برسم قواعد اللعبة الآنية، بل حددت وبصورة جذرية ملامح النظم السياسية التي ستحكم لبنان للمئة وربما للمئة والخمسين سنة المقبلة، إذ أنه، وعلى الرغم من كون نظام المتصرفية الذي تمخض عن تلك الأحداث مختلفًا عن النظم التي أعقبته، إلا ان هذا الاختلاف لم يتعدّ كونه اختلافًا شكليًا، ذلك أن المضمون القائم على الخلفية الطائفية بقي واحدًا لم يتغير إلى الآن.

بقي نظام شكيب أفندي[1] قائمًا يسيّر أمور البلاد والعباد الى أن جاء استحقاق العام 1920، يوم أعلن الإنتداب الفرنسي عن قيام دولة لبنان الكبير. في ذلك العام بالتحديد، حدث شرخ كبير على مستوى الكيان اللبناني الذي زادت مساحته واتسعت رقعة نفوذه بعد أن أضيفت اليه محافظات البقاع والجنوب وبيروت وطرابلس.

وعلى الرغم من أن هذا الشرخ لم يتطور الى صراع دموي، كما حصل في المحطات

السابقة، إلا أنه كان كافيا لكي يضع اللبنة الأساس لكل الأزمات والإنتكاسات اللاحقة التي ستؤدي دور المقدمات والمحفزات الأولية للإنفجار الكبير (الحرب الأهلية). فما هي أهم تلك الأزمات، وما هو دورها في تأجيج الصراع والإنقسام داخل الساحة اللبنانية، وصولًا إلى الحرب المذكورة؟

أ- الأزمة الأولى عام 1958 (فترة تولي كميل شمعون لرئاسة الجمهورية):

في العام 1952 جاء كميل شمعون الى الحكم، كثمرة مباشرة للعصيان المدني الذي أطاح ببشارة الخوري، وكردّ فعل طبيعية للتأييد القوي الذي حظي به من قبل التيارات العروبية في المنطقة، نظرًا لمواقفه الداعمة لفكرة الوحدة العربية، سيّما أنه كان أحد أهم أركان المدرسة الدستورية، المعروفة بولائها للإنكليز، وبمعاداتها القطعية للإنتداب الفرنسي، حيث أسهب الإنكليز مليًّا في لعب ورقة (الوحدة العربية)، بوجه الطموحات والآمال الفرنسية، وهي ورقة رابحة طالما استخدمتها بريطانيا من ذي قبل، إلا أنها لم تكن يومًا جديةً في ما يتعلق بها[2].

كان هذا في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس، بُعيد العدوان الثلاثي الذي نفذته كل من إسرائيل وبريطانيا وفرنسا على المنشآت الحيوية المصرية. لذا، فقد خُيّل للأوساط الإسلامية النافذة في لبنان أن موقفًا حازمًا سيصدر من قبل إدارة الرئيس شمعون. وهو سيصب بكل تأكيد في خانة الدعم التام للموقف المصري. لكن هذا ما لم يحدث على الإطلاق، بل على العكس تمامًا، فقد اتخذت السياسة الرسمية اللبنانية آنذاك منحى النأي بالنفس واللوذ بالحياد، ثم في مراحل لاحقة راحت تعبر شيئًا فشيئًا عن ارتباطها الوثيق بالمحور الغربي، معلنةً صراحةً عن انحيازها التام لمبدأ ايزنهاور[3].

لم يستطع المصريون إخفاء امتعاضهم إزاء هذا الموقف الرسمي اللبناني، فاعتبروه تحديًّا صريحًا لمشاعر الجماهير العربية الملتهبة. وانعكس ذلك توترًا حقيقيًّا على الساحة اللبنانية الشعبية، زادت حدّته مع انضمام سوريا إلى مصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر.

آنذاك شهد البلد موجة شديدة من العصيان المسلح كادت تطيح بالسلم الأهلي لولا تدارك الأميركيين للموقف، عبر الإيعاز لشمعون بالتنحي، مفسحًا المجال أمام قائد الجيش العماد فؤاد شهاب للجلوس مكانه.

ب- الإصلاح الشهابي (فترة حكم الرئيس فؤاد شهاب):

مع توليه منصب الرئاسة سعى فؤاد شهاب الى قيام حكومة شراكة وطنية، تضم اليها مختلف التيارات السياسية. كما أعلن عن رغبته في إجراء حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك شهد عهده إصدار عدة مراسيم اشتراعية كان أهمها إصدار قرار إنشاء مجلس الخدمة المدنية، وهيئة التفتيش المركزي، وقيادة قوى الأمن الداخلي، فضلًا عن اشتراع المراسيم التي تحدّد مهام الموظفين، وتعيد تقسيم الوحدات الإدارية بناءً على

المهام الموكلة إليها، مع هامش واسع من اللامركزية الإدارية، التي تتيح اختصار الوقت والمسافة على المواطن[4].

وقد ترافق ذلك، مع خطوات أخرى على المستوى الخارجي، تمثلت في إبداء مزيد من التعاون مع المحيط العربي، سيّما الجمهورية العربية المتحدة، فكان أن عقد لقاءً تشاوريًّا مع الرئيس جمال عبد الناصر عند الحدود اللبنانية السورية[5]، تلاه جملة من القرارات المهمة.

بيد أن هذه السياسة المتوازنة – على الأقل من وجهة نظر الرئيس شهاب – لم تلقَ ترحيبًا لدى جميع الأطراف، سيما السواد الأعظم من المسيحيين، ممّا دفع بالبلاد الى حافة الإنقسام الطائفي، مترافقًا ذلك مع متغير خارجي مفاجئ وخطير، تمثل في سقوط الوحدة بين مصر وسوريا إثر الإنقلاب العسكري الذي وقع في دمشق بتاريخ الثامن والعشرين من أيلول لعام 1961. وقد ساهمت الأخطاء المرتكبة من قبل الأجهزة الرسمية اللبنانية، في تحجيم المشروع الشهابي، الأمر الذي أدى الى تراجعه، وانكماشه، ومن ثمَّ تلاشيه مع المحاولة الإنقلابية الفاشلة، التي قام بها عناصر الحزب القومي السوري الإجتماعي، تلك المحاولة التي قيل آنذاك أن الرئيس فؤاد شهاب، عفا عن مفتعليها[6]. علمًا بأن ما جرى عقب تلك المحاولة، كان كافيًا برأي الكثيرين لتغيير الصورة النمطية التي انطبعت في أذهان الناس حول التجربة الشهابية، حيث راحت الفئات الشعبية التي استبشرت خيرًا في بداية العهد الشهابي تنظر الى التجربة بكليتها، على أنها رغبة جامحة في السماح للدولة بالتغلل في كل مفاصل الحياة المجتمعية اللبنانية، بعد أن كانت تنظر إليها على أنها محاولة إصلاحية تراعي مصالح التيارات المختلفة داخل الساحة اللبنانية[7].

ج- فترة رئاسة شارل حلو:

لا غرو أن انتخاب شارل حلو رئيسًا للجمهورية لم يكن نهاية للمشروع الشهابي في الحكم، لكنه كان نقطة تحول كبيرة في تاريخ هذا المشروع. فالرئيس الجديد بدل أن ينحو منحى سلفه في العمل الإصلاحي، سعى الى خلق توازن بين الكتلة الشهابية والتجمع الماروني المعارض. مما أدى الى تأجيج الصراع الداخلي ونشوب جوّ عام من الإحتقان، وعدم الإستقرار، طفا الى جانبه نوع من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تعصف بالمجتمع اللبناني، هذا فضلًا عن الإنتكاسة الكبيرة التي تعرَّض لها العرب، عقب هزيمة العام 1967، والتي انعكست بشكل واضح على الأوساط السياسية والشعبية اللبنانية.

في بداية عهده دأب الرئيس الحلو على ممالقة الشهابيين والتودّد اليهم، نظرًا للمعروف الذي أسداه اليه الرئيس فؤاد شهاب حينما قام بطرح وترشيح اسمه لمنصب الرئاسة، لكنَّ اضطراره، لمواءمة الرأي العام المسيحي المعارض في غالبيته للسياسة الشهابية، جعل الخلافات المسيحية الإسلامية أكثر تعقيدا، سيما مع تصاعد وتيرة العمل الفدائي، وذلك عقب انطلاق المقاومة الفلسطينية المسلحة.

في مطلع العام 1970 عاد الحديث عن الانتخابات الرئاسية، وبدا أن الشهابيين مصمّمون على إعادة انتخاب فؤاد شهاب.

لكن إصرار الرجل على عدم الترشح، جعل الأمر يبدو مستحيلا، بالنسبة لهم، خصوصًا بعد البيان الشهير الذي ألقاه، والذي جاء فيه ما نصه: "إن لبنان بحاجة الى إصلاحات جذرية تقضي بإجراء تغييرات أساسية، ولكن الشعب اللبناني غير مستعد أو مؤهل لتقبل هذه الإصلاحات وهذه التغييرات الجذرية..."[8]. وبعد امتناعه عن الترشح اقتصر التنافس على مرشحين اثنين هما: سليمان فرنجية، والياس سركيس، فكانت الغلبة للأول بفارق صوت واحد، رجّح كثيرون أن يكون صوت الوزير كمال جنبلاط، بعدما استشفَّ نفسًا تقدميًا في برنامجه[9].

د- فترة رئاسة سليمان فرنجية:

خلال الأشهر الأولى لتسلمه مقاليد الحكم بدا الرئيس المنتخب سليمان فرنجية متوازنًا في اتخاذ القرارات، فتارةً نجده متوائما مع طموحات المعارضة المسيحية لناحية تقليص النفوذ الشهابي في الإدارات الرسمية وتارةً أخرى نراه محببًا ومرحبًا به في الأوساط الفلسطينية، تحديدًا بعد قراره الجريء، بوضع حدّ لتدخلات المكتب الثاني[10]، ذات السمعة السيئة في الأوساط الفلسطينية.

لكنَّ هذا القرار – على الرغم من أهميته– فتح الباب على مصراعيه أمام المتصيدين بالماء العكر، فبدأنا نرى تسارعًا قويًّا في وتيرة التسلح سواء في المناطق الاسلامية أو في المناطق المسيحية، مدفوعةً بسعي محموم من قبل قيادة الجيش لدعم وتسليح الميليشيات المسيحية.

إن أي متتبع أو دارس لتاريخ لبنان والوطن العربي في تلك الفترة لا بدَّ له أن يلحظ أمرين أساسيين صبغا وجه المنطقة آنذاك:

1- ضرب المقاومة لفلسطينية في الأردن، وإغلاق مكاتبها على جميع أراضي المملكة الهاشمية الأردنية.

2- وفاة الرئيس جمال عبد الناصر.

لعب هذان الحدثان دورًا رئيسًا في تحديد مصير لبنان والأمة، فبعد طرد الفدائيين الفلسطينيين من الأردن لم يبقَ أمامهم إلا لبنان كمتنفس وحيد لتنفيذ أعمالهم الفدائية ضد الكيان الصهيوني، خصوصًا أن الجبهات الثلاث الأخرى التي شاركت في حرب تشرين 1973، قد أقفلت جميعها في وجههم بعدما ارتأت حكومات تلك الدول إما الجلوس الى طاولة المفاوضات، وهو ما فعلته مصر والأردن، أو التهدئة المشفوعة باستراحة محارب، وهو ما فعلته سوريا.

فيما خسر لبنان برحيل الرئيس عبد الناصر، أبًا روحيًّا، له من التأثير ما يكفي لحلّ النزاعات التي بدأت تزداد حدَّتها بين الجيش اللبناني، وبعض اللبنانيين من جهة، والمقاومة الفلسطينية، ومعها القوى اليسارية اللبنانية من جهة أخرى[11].

على أن هذين الحدثين المهمين ما كانا ليسهما في تأزيم الوضع اللبناني، ولا في التمهيد لإشعال الحرب الأهلية، لولا توافر

مجموعة من العوامل المحلية الخاصة بلبنان وحده، والتي يأتي في مقدمتها:

أ- التفكك التدريجي لأجهزة الدولة، بعد فشل التجربة الشهابية وانهيارها أمام ضربات الخصوم، مما انعكس مزيدًا من التفكك والتناحر داخل المجتمع، وصولًا الى الإنفجار الكبير الذي وقع عام 1975.

ب- بروز مناخ طائفي عام داخل البلاد على خلفية المطالبة الإسلامية الدائمة بإقرار مبدأ المشاركة في الحكم. والمشاركة تعني من وجهة نظر طارحيها مشاركة المسلمين للمسيحيين بشكل كامل في السلطة والوظائف العامة، فضلًا عن المشاركة في السلطة التنفيذية، بعد أن غيبوا عنها فترة طويلة من الزمن.

لقد حسمت العديد من القيادات الإسلامية خياراتها، معتبرةً أن المشاركة الحقيقية في الحكم، لا تعني العدالة والمساواة في التمثيل النيابي والوزاري فحسب، بل تعني أيضًا المشاركة الفعّالة في صنع القرار السياسي. وهذا ما لم تستسغه القيادات المارونية بأي شكل من الأشكال، نظرًا لما يشتمله من تهديد، قد يطال امتيازاتها التاريخية، سيما تلك الإمتيازات الممنوحة لرئاسة الجمهورية.

إضافة الى ما تقدم، فقد كانت الساحة اللبنانية تعج بمجموعة كبيرة من الإختلالات الاجتماعية الناجمة عن انخفاض مستوى معيشة الفئات الشعبية، وازدياد معدلات البطالة بين أبناء المدن والضواحي، فضلًا عن انتشار البطالة في أوساط المثقفين[12].

بإيجاز، لقد تكامل التدهور الاجتماعي - الاقتصادي مع التدهور السياسي، المتمثل بالخلاف على مطلب المشاركة في السلطة، مع العامل الإقليمي المتمحور حول اطلاق حرية العمل الفدائي الفلسطيني من الأراضي اللبنانية، لذا عندما وقعت مجزرة البوسطة في عين الرمانة، وسقط على إثرها 22 قتيلًا في عملية إطلاق نار، حدثت على خلفية شجار نشب بين لبناني ينتمي لمجموعة فدائية فلسطينية، وبين أبناء المحلة المذكورة[13]، كثُر لم يُفاجؤوا بذلك، فقد كان الجميع يتوقعون حصول أمر مماثل.

لكن ما لم يكن بالحسبان، هو عجز الجميع عن الإجابة عن السؤال الذي ما فتئ يطرح نفسه بقوة، كلّما مرَّ لبنان واللبنانيون بأزمة ما، وهو: هل كانت الحرب لتقع لو لم يتمسك قسم من اللبنانيين بسياسة الإستئثار بالسلطة وسوق البلاد نحو شفير الهاوية؟ وهَل كانت لتقع لو أن ذلك القسم من اللبنانيين لم يتعنت في رفض العمل الفدائي الفلسطيني أسوة بباقي اللبنانيين المباركين لهذا العمل انطلاقًا من الأراضي اللبنانية؟

قد يبدو للبعض أننا نحاول إلقاء اللوم على طرف دون الآخر، لكن الحقيقة مختلفة كليًّا، فالطرف الآخر (المسلم) مذنب أيضًا، ويتشارك مع غيره مسؤولية إطلاق الشرارة الأولى للفتنة. إذ كان مطلوبًا منه في لحظة معينة أن يبدي بعض التطمينات للشريك الآخر في ما خصّ النشاط الفلسطيني المسلح، وتحديدًا في ما يتعلق

بعدم تحوله الى أداة ضغط تمارس عليه بهدف قلب التوازنات الطائفية والسياسية في البلد.

• **الشرارة الأولى وأهم مجريات الأحداث:**

مع اندلاع الشرارة الأولى للحرب جرت أولى المحاولات لوقفها، على يد وزير الخارجية السوري آنذاك عبد الحليم خدام، الذي حاول جاهدًا الى تشكيل ما يمكن وصفه بـ"هيئة الحوار الوطني"، لكن سرعان ما باءت هذه المحاولة بالفشل، وذلك بفعل ترنح المواقف الداخلية.

على أن ذلك لم يمنع السوريين من أن يكرروا المحاولة، فقرروا من جديد اطلاق مبادرتهم الخاصة أملًا في وقف الحرب، ومنع التقسيم. وقد بدا وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام في قمة عرمون التي انعقدت في 30 كانون الثاني، أكثر ميلًا الى الموقف الماروني العام، حيث توجه الى رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك صائب سلام، بالقول: "كنتم موارنة يا صائب سلام في الحكم أكثر من الموارنة"[14].

وبالفعل فقد نجحت الجهود السورية المبذولة، وشهدت تلك الفترة نوعًا من الهدوء النسبي، حيث أعادت المدارس الرسمية فتح أبوابها، كذلك المصارف إلا أن حدثًا ما وقع، كان على درجة عالية من الخطورة، فتغيرت الأحوال وانقلب الهدوء الهش فجأة الى توتر أعمى ومخيف.

تمثل هذا الحدث في وقوع أول انشقاق طال صفوف الجيش اللبناني، قاده الملازم أول أحمد الخطيب الذي أعلن عن انشاء جيش لبنان العربي. قابله على الضفة الأخرى هيجان غير مسبوق مارسته الميليشيات المسيحية المسلحة، انتهى بسيطرة حزب الكتائب وعدد من الأحزاب الأخرى المتحالفة معه على منطقة المسلخ والكرنتينا، ممّا أعطى ذريعة للقوى المضادة للهجوم على الدامور واقتحامها.

وأمام هذا التصعيد الخطير لم يجد السوريون بدًا من إعلان حالة الإستنفار العام في صفوف قواتهم العسكرية، التي بدأت وحدات منها تتقدم باتجاه الأراضي اللبنانية عبر البقاع، بموازاة جهد دبلوماسي حثيث، قامت به الخارجية السورية من أجل لملمة الأوضاع.

وبالفعل كان للدبلوماسية السورية المرنة ما تمنت، فاستطاعت حينها أن تجمع كلًّا من الرئيسين سليمان فرنجية ورشيد كرامي، وأن تقنعهما بضرورة التوقيع على المبادرة التي عرفت باسم "الوثيقة الدستورية"، والتي أقرت مبدئين مهمين وأساسين هما: الأول عروبة لبنان، فكان الشعار المشهور (لبنان بلد عربي، سيد حر، مستقل)، والثاني توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين.

لقد أعرب العديد من التيارات والحركات السياسية المسيحية والإسلامية عن ارتياحها لما جاء في بنود الوثيقة، لكن فريقًا آخر من أفرقاء النزاع كان له موقف معاكس اتجاه تلك البنود، هو الوزير كمال جنبلاط الذي أعلن صراحة عن معارضته لها وعن رغبته باستئناف "النضال الوطني" كما أسماه، إلى جانب عدد من القوى اليسارية تحت مسمّى الحركة الوطنية[15].

في ظل هذه الأجواء المشحونة، انعقد المجلس النيابي وانتخب الياس سركيس رئيسًا للجمهورية بعد تعديل المادة 73 من الدستور. مع مجيئه هدأت المعارك فترة وجيزة من الزمن، لكنها سرعان ما عادت بوتيرة أعلى في نهاية العام 1977، وذلك بعد فشل اللجنة الرباعية المنبثقة عن مؤتمر الرياض في تطبيق سلة المهام الموكلة تنفيذها، والمتمثلة في أربع نقاط هي:

- أولًا: جمع الأسلحة الثقيلة.
- ثانيًا: سحب المجموعات الموالية لجيش التحرير الفلسطيني في لبنان.
- ثالثًا: السماح بانتشار قوات الردع العربية التي أرست هيكليتها مقررات مؤتمر الرياض، والتي قضت بأن تتكون بقسمها الأكبر من الجيش العربي السوري.
- رابعًا: إلزام منظمة التحرير الفلسطينية بتنفيذ اتفاقية القاهرة، على أن يبدأ تنفيذ البند الأول خلال خمسة عشر يومًا، بينما ينتهي تنفيذ البند الأخير خلال تسعين يومًا.

من الطبيعي جدًا أن يتساءل المرء عن سبب فشل مهمة اللجنة الرباعية العربية، فالأطراف جميعها قد قبلت بنود الحل، وما من شيء يعرقل عمل البعثة على الأرض، فأين تكمن المشكلة إذًا؟

في الواقع، لم يكن القبول بشروط الحل من قبل المنظمات اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلا ظاهريًا، فالكل كان يضمر الإبقاء على السلاح والمراوغة في سحب المقاتلين من المناطق والأحياء الرئيسة، لذلك عندما سحبت الأسلحة من أيدي المقاتلين تم نقلها الى المخابئ.

في هذه الأثناء برز الى الواجهة حدث خطير ومفاجئ، تمثل في إعلان الرئيس المصري أنور السادات عن نيته زيارة القدس المحتلة، في محاولة منه لإرساء قواعد مبادرة جديدة للسلام في الشرق الأوسط، تتضمن الإتفاق المسبق على إجراء مفاوضات ثنائية بين مصر والكيان الغاصب، مما يعني اخراج العنصر الفلسطيني من دائرة التفاوض، وهذا ما اعتبره الفلسطينيون بمثابة تخلي عنهم. في حين رأت الأوساط الإسرائيلية في الخطوة المصرية فرصة ملائمة لإخراج أقوى دولة عربية من دائرة الصراع العربي – الإسرائيلي[16].

أما على الضفة السورية، فقد استلقفت القيادة هذه المبادرة بنوع من الحذر، بعدما أصبحت مدركةً لقواعد اللعبة الجديدة المتحكمة بالمنطقة، وبعد أن باتت مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأن الرهان على الدور المصري في أي حرب مقبلة، (كالحرب التي خاضتها في تشرين الأول 1973) سيُعدُّ ضربًا من الجنون، وبالتالي فإن قرار فتح صفحة جديدة مع منظمة التحرير أصبح أمرًا ملحًا وضروريًا بالنسبة لسوريا.

في المقابل وجدت "جبهة التحرير الفلسطينية" نفسها مضطرةً الى التعاطي مع الوجود العسكري السوري بليونة أكثر، والسبب في ذلك على ما يبدو هو التخلي المصري عنها، وسط مزيد من تنامي العلاقات المصرية الإسرائيلية.

أما في لبنان، فقد بدا المشهد ضبابيًا بعض الشيء، خصوصًا أن سياسة المحاور العربية قد بدأت تؤتي أكلها في أوساط الجهات المتصارعة، فميليشيات الجبهة اللبنانية باتت أكثر التصاقًا بإسرائيل، التي لم تتوانَ عن إمداد قسم منهم بالسلاح والمال. كما أمنت العلاقات المصرية الإسرائيلية المستجدة الغطاء المناسب لتحركاتهم الإقليمية والعربية، فهم أصبحوا الآن أكثر ميلًا الى السياسات المصرية وبصورة أعم للمحور المصري – السعودي المتشكل على أعتاب كامب دايفيد.

في خضم هذه الإصطفافات والتحالفات حدث أن نفذت المقاومة الفلسطينية إحدى أهم عملياتها الفدائية في العمق الإسرائيلي، فقررت الحكومة الإسرائيلية وعلى الفور اجتياح الجنوب اللبناني واضعةً نصب عينيها هدف إقامة حزام أمني (شريط حدودي) على طول الخط الفاصل بين لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة. وبالفعل كان لها ما تمنت، فقد تمكنت قواتها من اجتياز الحدود الجنوبية وصولًا الى نهر الليطاني، وذلك في ربيع العام 1978، وعلى الرغم من اجتماع مجلس الأمن وإصداره القرارين الشهيرين 425 و426، استمرت تلك القوات في احتلالها للأراضي الجنوبية، الى أن تم دحرها بالقوة على يد المقاومة الإسلامية في العام 2000، علمًا بأنها لا تزال الى الآن تحتل جزءًا من تلال كفرشوبا ومزارع شبعا.

على صعيد آخر، وبعد مرور بضعة أسابيع على الخطوة الإسرائيلية المستفزة، عمدت قوات الجبهة اللبنانية الى إشعال الساحة البيروتية، لا سيما القسم الشرقي منها، حيث دارت اشتباكات عنيفة بينها وبين القوات السورية المتمركزة في الأشرفية، فجاءت نتيجة المواجهات مكلفة للطرفين، الأمر الذي دعا الرئيس الياس سركيس الى التلويح بالإستقالة ما لم تهدأ المواجهات. وعلى الفور خمد صوت المدافع وأعطي الحل السياسي مداه في معالجة الأزمة، فتوصلت الأطراف المتنازعة الى اتفاق يقضي بانسحاب القوات السورية من الأشرفية واستبدالها بقوات سعودية[17]. مقابل تعهد الجبهة اللبنانية بقطع كامل علاقاتها مع اسرائيل. وهذا ما حدث حقًا حيث قطعت الجبهة صلاتها مع إسرائيل لكن بعد التشاور والتنسيق معها[18].

بعد تلاوة بيان الجبهة اللبنانية الذي تعهدت فيه بقطع علاقاتها مع اسرائيل اتخذت الحرب الأهلية منحىً تصعيديًا، حيث قامت الميليشيات التابعة لبشير الجميل بتصفية القوات التابعة لحزب الوطنيين الأحرار، وذلك في صيف العام 1980، تبع ذلك إعلان بشير الجميل عن انشاء "القوات اللبنانية"، التي راحت تتنامى ويشتد عودها شيئًا فشيئًا خاصة بعد الإنفتاح والتقارب الذي حصل بين بشير والرئيس سركيس.

في خريف العام 1982 عاودت إسرائيل اجتياح لبنان حتى وصلت إلى العاصمة بيروت، وهي ثاني عاصمة عربية تحتلها بعد القدس. وعلى وقع هذا الإجتياح اغتيل بشير الجميل، بعد اجتماع كان قد عقده في

نهاريا، مع كل من مناحيم بيغن، وآرييل شارون، وُصف من قبل رفيق درب (بشير)، جورج فريحة بالاجتماع المتوتر[19].

بعد بضعة أيام على الإغتيال جرى انتخاب أمين الجميل رئيسًا للجمهورية، فكان على غرار شقيقه بشير ميالًا أكثر الى السياسة الأمريكية – الإسرائيلية. لذا حاول أن يظهر نفسه على أنه القدر الأمريكي الوحيد للبنان، وذلك على عكس ما كانت تنظر اليه الإدارة الأمريكية نفسها، حيث كانت ترى فيه أداة طيّعة بيدها، ليس أكثر.

بدأ أمين الجميّل في 28 كانون الأول 1982 جولة من المفاوضات الأحادية مع الإسرائيليين، كان من أهم البنود المطروحة على جدولها إتمام الإنسحابين السوري والإسرائيلي في آن واحد، إلاّ أن صقور الحكومة الإسرائيلية أفشلوا تلك المفاوضات. لذلك يمكننا القول إن حال المراوحة هو الحال الوحيد الذي ظلّ مسيطرًا عليها، فكانت الجولات تعقد الواحدة تلو الأخرى حتى بلغ مجموعها الـ33 جولة ولم تكن تؤتي أكلها، الى أن جاء موعد الجولة الـ34 في 13 أيار 1983. يومها تمّ الإتفاق سريعًا على بنود الإتفاق. وفي 17 أيار، أي بعد مرور أربعة أيام جرى الإعلان عن التوصّل الى إتفاق مشترك بين وفدي الجانبين اللبناني والإسرائيلي، حضر عن الجانب الأول انطوان فتّال، بينما حضر عن الجانب الثاني دايفيد كمحي[20].

على الجهة الموازية، تلقت سوريا والقوى المتحالفة معها هذا الإعلان بكثير من الصدمة والريبة، إلاّ أن أمرًا ما حصل في الخفاء جعل هذا الإتفاق يولد ميتًا. وقد رجّح كثيرون أن يكون السبب في ذلك عائد إلى الشرط التعجيزي الذي أنبأ به الإسرائيليون الأمريكيين والمتمثّل أساسًا في ربط الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية بانسحاب موازٍ ينفذه الجيش السوري. وهكذا نجد أن إسرائيل عملت على تفخيخ الإتفاق ممَّا أعطى دمشق الفرصة للتهجّم عليه واصفة اياه باتفاق الإذعان.

وعلى صعيد موازٍ أعلنت القوى والحركات الوطنية والفلسطينية انضواءها تحت راية الموقف السوري الممانع لأي شكل من أشكال الإتفاق مع إسرائيل، معلنةً صراحة عن رغبتها بالإقتصاص من القوى المسؤولة عن توقيع الإتفاق، مما أدى إلى اشتعال الساحة اللبنانية مجددًا، ولكن بوتيرة أعلى وأعنف من المرات السابقة، حيث دارت مواجهات شرسة وقاسية بين "الحزب التقدمي الإشتراكي"، و"القوات اللبنانية" في مختلف أنحاء الجبل، تخلّلتها التحامات مباشرة داخل الأزقة والبيوت، انتهت بنزوح جماعي لمسيحيي الجبل، نحو بلدة دير القمر[21].

في خضم هذه المواجهات وجدت الإدارة الأمريكية نفسها محصورة بين خيارين اثنين لا ثالث لهما. الأول مواجهة سوريا والتنظيمات الموالية لها، وهذا يعني بالضرورة تدخلًا عسكريًّا مباشرًا منها. والخيار الثاني الإستسلام للضغوط السورية، ممَّا يظهرها بمظهر الضعيف، وهذا ما لا يمكن قبوله إطلاقًا من جانبها. لذلك عمدت إحدى بوارجها البحرية المتمركزة قبالة

السواحل اللبنانية، والمعروفة باسم "نيو جيرسي" إلى قصف معاقل القوى اللبنانية الموالية لسوريا، وعلى رأسها مواقع الحزب التقدمي الإشتراكي في منطقة سوق الغرب، أملًا بالحؤول دون تعرض مشروعها لانتكاسة ما. إلاّ أن هذا القصف لم يغيّر الوقائع الميدانية على الأرض بل على العكس، فقد زادت حدة المواجهات وانقلب السحر على الساحر، خصوصًا بعدما تمكّن أحد الإستشهاديين من تفجير نفسه في مقر قوات المارينز من خلال عملية استشهادية نوعية سقط على أثرها 241 جنديًّا أمريكيًّا[22]، قابلهم على الضفة الفرنسية 60 جنديًّا جراء استهداف مقر كتيبتهم بعملية مماثلة.

وفي 23 تشرين الأول 1983 أعلنت الأطراف المعنية وقفًا لإطلاق النار، وبدأت التحضير لمؤتمر الحوار الوطني، الذي تقرَّر عقده في جنيف، برعاية سعودية مباشرة، وبجهود ومساعٍ تولاها كلّ من السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان، ورجل الأعمال اللبناني رفيق الحريري[23].

في جنيف لم يتمكن المجتمعون من حصد نتائج مهمة على صعيد لجم التوتر، ووضع حدّ للحرب الأهلية المندلعة منذ 1975، وذلك بسبب الإصرار السوري على إلغاء اتفاق السابع عشر من أيار، لكن في المحصلة استطاع المؤتمر أن يخلص إلى مسألتين أساسيتين:

أ- التأكيد على عروبة لبنان.

ب- عدم إقفال الباب أمام أي مسعى تصالحي تفاوضي.

إزاء فشل مؤتمر جنيف، بدأت المساعي بالتواتر لعقد مؤتمر جديد، أملًا بالوصول إلى حلّ مرتجى، غير أن التطورات الميدانية على الأرض أخّرت البتّ في تحديد موعد لأيّ مؤتمر جديد، حيث شهد يوم السادس من شباط انتفاضة مسلحة اكتسحت المناطق الغربية من بيروت، قام بها كل من "حركة أمل" و"الحزب التقدمي الإشتراكي"، اضطرّ على أثرها الجيش اللبناني لسحب قطعاته العسكرية من هناك.

في 12 آذار 1984، بدأت أولى جلسات مؤتمر لوزان، وقد بقي حتى 20 آذار 1984 من دون أن يتوصل المجتمعون الى أي صيغة توافقية، باستثناء ما رشح عن تشكيل لجنة أمنية، يتولى الإشراف عليها رئيس الجمهورية نفسه، مهمتها وضع خطة أمنية لإقامة بيروت الكبرى، يضاف اليها تشكيل هيئة تأسيسية، بغية صياغة مشروع دستور جديد للبنان[24].

في نيسان 1984 عقدت قمة بين الرئيسين الأسد والجميّل، تمّ الإتفاق فيها على تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون "وثيقة لوزان" بمثابة العناوين الأساسية لآلية عملها، على أن يتولى رئاستها رشيد كرامي، في حين يكون كل من وليد جنبلاط ونبيه بري وبيار الجميّل وكميل شمعون وسليم الحص وعادل عسيران أعضاء فيها.

باشرت الحكومة عملها، فأعادت فتح المطار ومرفأ بيروت، ثم رفعت الجرافات السواتر الترابية التي تفصل بين بيروت الغربية والشرقية، بعد أن اتفق الوزراء على وضع خطة أمنية تلغى بموجبها خطوط

التماس. لكن سلسلة من المواقف الإعتراضية التي بادر بها كل من الوزيرين جنبلاط وبري ضربت الصيغة التوافقية للحكومة، وجعلتها تصطدم مجددًا بجدار الإنقسام، حيث رفض الوزير جنبلاط الحديث عن دخول الجيش الى الأحياء الغربية من بيروت ما لم ينسحب الجيش الإسرائيلي من الجنوب، معلنًا في الوقت ذاته النظام الأساسي للإدارة المدنية[25].

في المقابل، شهدت المنطقة الشرقية من بيروت تصعيدًا خطيرًا على الأرض، تمثّل في ما يشبه "الإنتفاضة "، قام بها كلّ من إيلي حبيقة وسمير جعجع بوجه الرئيس الجميّل، حيث أقدم كلاهما على نشر عناصر مسلحة، في محيط مقر قيادة "القوات اللبنانية"، مما أتاح لهما السيطرة على المقر المذكور، وبالتالي تمكنًا من تسديد ضربة قاصمة لنفوذ الرئيس الجميّل داخل المنطقة الشرقية[26].

أما فيما خصّ الخلفيات الكامنة وراء هذه الإنتفاضة داخل الصف الواحد، فالواضح أنها جاءت ردًا على مقررات اجتماع بكفيا الذي عقد بين الرئيس الجميّل ووزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، والذي اتفقا فيه على إزالة حاجز البربارة الخاضع لسلطة سمير جعجع.

لم ينقضِ الأمر عند هذا الحد، فالإنتفاضة تعرّضت هي الأخرى لإنتفاضة جديدة، كان زعيمها هذه المرة إيلي حبيقة منفردًا، حيث قرّر أن ينتفض على رفيق السلاح (سمير جعجع)، وينقلب عليه ليعلن في ما بعد عن نيته الإلتزام بالخيار العربي عبر البوابة السورية. وقد سبق هذا الإعلان سلسلة من اللقاءات السريّة، كان قد أجراها الرجل مع القيادة السورية في دمشق، أعقبها اجتماعات مطوّلة بين ممثلين عن القوات اللبنانية وآخرين من حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي، جرى في نهايتها التوقيع على ما سمّي بالإتفاق الثلاثي، وذلك في 28 كانون الثاني 1985.

وفي النهاية، لم يكد يمضي أسبوعان على توقيع ذلك الإتفاق حتى قامت القوى الموالية للجميّل ولجعجع مشتركة بشنّ هجوم عسكري عنيف على حبيقة، أفضى الى هزيمته، ومن ثم اعتقاله ونقله إلى وزارة الدفاع في اليرزة، حيث غادرها لاحقًا الى باريس ليعود بعد ذلك الى دمشق، واضعًا بسفره هذا حدًا لفصل من فصول الحرب الأهلية، التي استمرت حتى نهاية العام 1990، إثر توقيع اتفاق الطائف.

***

الهوامش

*** يُعدّ أطروحة دكتوراه في التاريخ - المعهد العالي للدكتوراه - الجامعة اللبنانية**

1- نظام شكيب أفندي: هي تسمية أخرى عُرف بها نظام المتصرفية، نسبة للمفوّض الإستثنائي للباب العالي العثماني شكيب أفندي.

2- سليمان تقي الدين: "المسألة الطائفية في لبنان، الجذور والتطور التاريخي"، دار ابن خلدون، بيروت، ص: 316

3- مبدأ أيزنهاور: هو حزمة من المواقف التي أطلقها الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور، في رسالة له، كان قد وجهها الى الكونغرس في 5 كانون الثاني 1957، تتضمن تعهدًا صريحًا بوضع القوات المسلحة الأميركية، تحت تصرّف الدول الشرق أوسطية، التي تتعرض لخطر الإعتداء الشيوعي.

4- حسن شلق: "من ضمن كلمة له ألقاها في مهرجان خطابي، أقيم لمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين على رحيل الرئيس فؤاد شهاب، بدعوة من جامعة الأمراء الشهابيين، وذلك

ضمن فعاليات النادي اللبناني للسيارات والسياحة ACTL . الكسليك، بيروت، بتاريخ 1998/4/24":
www.fouadchehab.com.

5- سليمان تقي الدين: (مرجع سابق)، ص: 340

6- حسن شلق: (مرجع سابق)

7- وضاح شرارة: "السلم الأهلي البارد: لبنان المجتمع والدولة 1964 - 1967"، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 1980، معهد الإنماء العربي، ص: 39

8- مجلة الوسط، العدد 338 (1998)، نقلا عن كتاب "لبنان والطائف: تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل"، لمؤلفه عارف العبد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001

9- أسعد أبو خليل: "انتخابات الرئاسة في لبنان عام 1970: التحضير للحرب"، صحيفة الأخبار، العدد 2276، 19 نيسان 2014

10- المكتب الثاني: وهو مكتب ملحق بالمخابرات اللبنانية، يطلق عليه في بعض الأوساط تسمية "الشعبة الثانية"، تولّى ملاحقة الأفراد والجماعات ذات الميول المعادية للدولة اللبنانية، لذا، فقد اتسمت إجراءاته في بعض الأحيان بنوع من التعسُّف.

11- باسم الجسر: "الميثاق الوطني لعام 1943، لماذا كان وهل سقط؟"، دار النهار، بيروت، ص: 360

12- الجزيرة نت: "الحرب الأهلية اللبنانية"، 2017/4/14، www.aljazeera.net

13- نصار غلميّة: "أسباب وأسرار الحرب اللبنانية: (1975 . 1976)"، الطبعة الأولى، تشرين الثاني 1976، (بدون ذكر لدار النشر)، بيروت، ص: 15.

14- جوزيف أبو خليل: "قصة الموارنة في الحرب"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص: 64

15- باسم الجسر: (مرجع سابق)، ص: 418

16- عزة مسعود، سماح عبد العاطي: "خسائر ومكاسب زيارة القدس"، من ضمن كلام جاء على لسان فهمي هويدي، صحيفة اليوم السابع المصرية، في عددها الصادر بتاريخ 20 تشرين الثاني 2007

17- كريم بقرادوني: "السلام المفقود، عهد الياس سركيس 1976- 1982"، شركة المطبوعات للنشر، 2009، بيروت، ص: 191.

18- جوزيف أبو خليل: (مرجع سابق)، ص: 92

19- جورج فريحة: "مع بشير، ذكريات و مذكرات"، دار سائر المشرق، بيروت، الطبعة الثانية، 2017، ص: 183

20 - The Daily Star: “The may 17 , 1983, agreement between Lebanon and Israel“, March /7/2005

21- كريم بقردوني: "لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج"، عبر الشرق للمنشورات، 2000، ص: 59

22- طوني بدران: "ذكرى تفجير ثكنتي المارينز، والقوات الفرنسية في بيروت"، الموقع الإلكتروني، لمجلة "المجلة"، 4 تشرين الثاني 2013

23- كريم بقرادوني: "لعنة وطن: من حرب لبنان الى حرب الخليج"، مرجع سابق، ص: 71

24- كريم بقرادوني: "لعنة وطن من حرب لبنان الى حرب الخليج"، مرجع سابق، ص: 75

25- جوزيف أبو خليل: (مرجع سابق)، ص 269

26- كريم بقردوني: "لعنة وطن من حرب لبنان الى حرب الخليج"، مرجع سابق، ص: 85.

***



ندوة في تكريم أ.د. ماهر شفيق فريد وبيدو في الصورة أ.د. يمنى الخولي و ماجد يوسف